

إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

د. شوقي بورقبة جامعة سطيف 1- الجزائر

مستخلص:

تناقش هذه الورقة أهم الأدوات المقترحة لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية؛ حيث تطرقت أولاً إلى ماهية إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، ثم تناولت ثانياً متطلبات ومشكلات إدارة السيولة في هذه المؤسسات، بعدها سلطت الورقة الضوء على الطرق التقليدية للحصول على السيولة وبدائلها الشرعية ثم الطرق التقليدية لتوظيف السيولة وبدائلها الشرعية كذلك. وأخيراً عرجت الورقة على دور المؤسسات الداعمة لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية.

Abstract.

This paper discusses the most important tools proposed for liquidity management in Islamic banks, where we dealt first with the nature of liquidity management in these banks. Then the requirements and the problems of liquidity management in Islamic banks examined. Also the paper dealt with the traditional methods to obtain and place liquidity and their Islamic alternatives. Finally, the role of the infrastructure institutions that support liquidity management in Islamic banks was also discussed.

تمهيد

من أبرز التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية مشكلة السيولة بشقيها، إدارة فائض السيولة، ونقص السيولة. ففيما يتعلق بإدارة السيولة فتنشأ أصلاً من حقيقة أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية، وأن هناك تبايناً بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها، وبينما لا يستطيع المصرف السيطرة على مصادر أمواله من الودائع،

يمكن السيطرة على استخدامات هذه الأموال، وعلى ذلك فإن هناك أولوية تعطى لموقف السيولة عند توظيف الموارد. فالمصارف التقليدية تستطيع أن توظف فائض السيولة لديها وذلك من خلال تقديم القروض البيئية لليلة واحدة أو أكثر، أو من خلال الأسواق النقدية التي تتوفر فيها أدوات نقدية تلائم طبيعة عمل تلك المصارف.

أما في حالة المصارف الإسلامية، فإن الأمر يختلف تماماً فكما هو معلوم، فإن القروض بفوائد لا تجوز لا أخذاً ولا عطاء، لذلك لا تستطيع هذه المصارف توظيف الفائض لديها بهذه الطريقة، كما أنها لا تستطيع توظيفها في الأسواق النقدية وذلك لأن الأدوات في هذه الأسواق تعتمد على الفائدة المحرمة شرعاً. من هنا تبرز الحاجة إلى أدوات مالية إسلامية تستطيع المصارف الإسلامية من خلالها أن توظف الفائض لديها وفي نفس الوقت تبقى إمكانية تسيلها قائمة وبأقل تكلفة.

أولاً: ماهية إدارة السيولة في البنوك

1- تعريف السيولة في البنوك

- تعرف السيولة بشكل عام على أنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بشكل سريع ودون تحقيق خسارة، وبالتالي يمكن القول أن السيولة تبين قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية من خلال بعدين:

- يتمثل البعد الأول في الوقت الذي تتطلبه عملية تحويل الأصل إلى نقدية إذ كلما قصر ذلك الوقت زادت درجة سيولة ذلك الأصل؛

- ويتمثل البعد الثاني في درجة التأكد التي ترتبط بعملية التحويل أي درجة التأكد من السعر الذي سوف تتم بموجبه عملية تحويل أصل إلى نقدية ولا تترتب عليه خسارة معتبرة للمؤسسة.

أما السيولة في البنك فيمكن تعريفها على أنها قدرة البنك على الوفاء لسحوبات المودعين وتلبية احتياجات الممولين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية. ويقصد بها أيضاً الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأموال المصرفية المتعارف عليها وبالتالي فإن وفرة السيولة تعني وجود فائض في الأموال المتاحة عن قدرة المصرف على الإقراض، وحينئذ يستثمر هذا

الفائض في الأصول السائلة مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف ولدى البنك المركزي، وهذا يعني أن السيولة تتحقق للجهاز المصرفي إذا كانت لديه القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في جميع الأوقات .

2- أهمية السيولة في البنوك

تعتبر السيولة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في تقييم البنوك والمفاضلة بينهما، حيث تمثل السيولة أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس، وقدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري، وتمتاز البنوك بهذه الخاصية دون غيرها من المؤسسات لأنها لا تستطيع أن تؤجل صرف شيك مسحوب عليها، أو تأجيل دفع ودیعة مستحقة الدفع ، كما أنها لا تستطيع مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من قروض وتمويلات لم يحن أجل استحقاقها بعد، بالإضافة إلى ذلك يصعب توقع حجم وتوقيت حركة الأموال من وإلى البنك، الأمر الذي يشكل صعوبة كبيرة أمام إدارة البنك في تحديد حجم السيولة المثلى.

3-أنواع السيولة في البنوك

3-1-السيولة النقدية

وهي النقدية الجاهزة تحت تصرف المصرف، وتشمل ما يلي :

- النقدية بالعملة الوطنية والأجنبية الموجودة في خزائن البنك

- الودائع لدى البنوك الأخرى، ولدى البنك المركزي .

- الشيكات تحت التحصيل .

3-2-السيولة شبه النقدية

وهي الأصول التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها ومنها (أذونات خزينة, كمبيالات مخصصة , أوراق مالية كالأسهم والسندات)، وهي أصول تسمى بالأصول الاستثمارية

لخدمة السيولة، حيث تتصف هذه الموجودات بأنها قصيرة الأجل كما تتوفر إمكانية بيع مثل هذه الموجودات عند الحاجة.

4- مؤشرات قياس السيولة في البنوك

تقاس نسبة السيولة في البنوك بنسبة التوظيف إلى الودائع، أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية، ويفضل أن تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى الودائع، وهناك العديد من النسب تمكننا من قياس سيولة البنك الإسلامي أهمها :

4-1- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني

وهو ذلك الاحتياطي التي تحتفظ به البنوك الإسلامية لدى البنك المركزي، وعادة يشكل نسبة معينة من إجمالي الودائع لدى البنك الإسلامي، هذه النسبة تحدد بموجب قانون ويشكل إلزامي من قبل السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة الاحتياطي النقدي القانوني = أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي / قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى

حيث أن الالتزامات الأخرى تتمثل في الشيكات، الحوالات والاعتمادات مستحقة الدفع، وبشكل عام الأرصدة النقدية المستحقة للبنوك الأخرى.

4-2- نسبة الرصيد النقدي

إن الرصيد النقدي لدى البنوك الإسلامية يتأثر بعمليات السحب والإيداع لدى البنوك ذاتها، والمهم في الأمر هو معرفة نسبة الرصيد النقدي لا قيمته، على اعتبار أن هذه النسبة تمثل المعيار الذي يمكننا من معرفة سيولة البنك، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية :

نسبة الرصيد النقدي = رصيد مودع لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة لدى البنك / قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى.

4-3-نسبة السيولة العامة

تعني هذه النسبة مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام، وذلك بالاعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة، و تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة العامة = رصيد مودع لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة في البنك + أصول شديدة السيولة/ إجمالي الودائع + التزامات أخرى

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على تخطيط التدفق النقدي بما يمكنه من مواجهة السحوبات المفاجئة، وكذلك قياس مدى كفاءة البنك في إجراء توازن بين الربحية والسيولة، فمن المعروف أن النسب العالية من السيولة تكون في العادة على حساب الربحية، وتضم كلا من الأوراق المالية والتجارية قصيرة الأجل .

5 -إدارة السيولة في البنوك

- يمكن تعريف إدارة السيولة في البنوك بأنها الملاءمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية ، حيث تهدف إدارة السيولة في البنك إلى النقاط التالية :

- توفير الإدارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائدا عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية؛

- المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول (أسهم ، صكوك ، ودائع وكالة استثمارية الخ) ما قد يعرض البنك لتحقيق خسائر على هذه الأصول وخصوصا عندما لا تكون ظروف السوق مواتية؛

- تحقيق عائد مناسب ومنافس على استثمارات البنك؛

- تقليل مخاطر الاستثمار التي يمكن أن تنشأ عن عدم التأكد من المحيط بالأسواق المالية أو بظروف المؤسسات المالية المصدرة للأدوات المالية التي يستثمر فيها البنك، ويكون

ذلك بشكل أساسي من خلال تنويع محفظة الأوراق المالية ووضع الحدود القصوى لها؛

- وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطر البنك بمجالات التوظيف والوصول إلى مخاطر مقبولة ومدروسة؛

- المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك؛

- وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلاءم ونشاطات البنك والنسب المحددة من قبل السلطات النقدية.

ثانيا: متطلبات ومشكلات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

1- متطلبات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

تختلف طبيعة السيولة في النظام المصرفي الإسلامي عنها في النظام المصرفي التقليدي، من حيث أن البنوك الإسلامية لا تحتاج إلى توفير سقف معين من السيولة لمواجهة الطلب على الودائع الاستثمارية، وذلك لأن الودائع الاستثمارية تخضع لنظام المضاربة الشرعية الذي يقضي بعدم جواز سحب أموال الودائع قبل انتهاء الأجل، وتدخل ضمن مشروع لا يجوز أن تخرج منه إلا بعد انتهاء المشروع. وبالتالي فإن تسهيلها يحتاج إلى تنضيف حقيقي بالتصفية أو بالتنضيف الحكمي ومن هنا فإن المصرف المودع عنده المضارب ليس ملزما برد الأموال حسب العقد وبعد التنضيف .

2- مشكلات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية:

يمكن تلخيص أهم المشكلات التي تواجه البنوك الإسلامية في إدارة سيولتها من خلال الشكل رقم(1):

شكل (1). مشكلات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية



المصدر: عبد القادر الدويك، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، دمشق، 22-23 مارس 2010، ص:18.

ثالثا: الطرق التقليدية للحصول على السيولة وبدائلها الشرعية

1- المسعف الأخير والبديل الشرعي في الحصول على السيولة

تسمى الجهات الرقابية أو البنوك المركزية بالمسعف الأخير للبنوك عند حاجتها إلى السيولة، حيث تقوم هذه الجهات بتوفير السيولة المطلوبة ولكن بفائدة ربوية، حيث لا تستفيد من هذا الإسعاف البنوك الإسلامية في حين أن البنوك التقليدية تستفيد من ذلك. وفي ظل عدم وجود المقرض الأخير لتمويل عجز السيولة يدفع المصارف الإسلامية إلى الاحتفاظ بمستوى عال من السيولة، وبالتالي انعكاس ذلك على ربحيتها من جهة وعلى أرباح أصحاب حسابات الاستثمار من جهة أخرى. ومن هنا يرى العديد من الباحثين أن العدالة تقتضي أن تسعى هذه الجهات الرقابية لتوفير السيولة للبنوك الإسلامية عن طريق أحد العقود الشرعية، من مضاربة أو وكالة بالاستثمار، أو نحو ذلك من العقود الشرعية.

ولكن يصعب تطبيق هذا الاقتراح في ظل نظام مصرفي تقليدي بحيث لا تسمح القوانين والتشريعات للبنك المركزي استثمار أمواله في مشاريع يمكن أن تحقق خسارة.

ويقترح الدكتور محمد نجاته الله صديقي في هذه القضية، بأن تمنح البنوك الإسلامية قروضا بدون فائدة من البنك المركزي في حدود ما عندها من احتياطي عندما تكون في حاجة إلى سيولة وتحدد فترة زمنية مع السلطات النقدية لتسديد هذه القروض.

ويتبين من أن هذا الاقتراح غير موافق للسياسة النقدية بحيث تعتبر الاحتياطيات النقدية بمثابة ضمان للمودعين، وسيلة يتحكم بها البنك المركزي في خلق النقود وبالتالي لا يمكن استعمال الاحتياطيات النقدية لتغطية سيولة البنوك الإسلامية.

كما يقترح الدكتور عمر شابرا والدكتور حبيب أحمد إنشاء وعاء مالي مشترك لدى المصارف المركزية، تساهم البنوك الإسلامية فيه بقدر محدد من نسبة ودائعها، ويتبع ذلك أن يكون لها الحق في الاقتراض من هذا الوعاء من غير فرض فوائد عليها شريطة أن يكون الاستخدام الصافي لهذه التسهيلات صفرا خلال فترة زمنية محددة. ويمكن أن ينظر لهذا الإجراء على أنه أحد أشكال التأمين التعاوني.

ويؤخذ على هذا الاقتراح على أنه يشكل عبئا آخر على البنوك الإسلامية في تجميد مبالغ أخرى بالإضافة إلى الاحتياطي النقدي المفروضة عليها من طرف السلطات النقدية.

2- دور الصكوك في حل مشكلة نقص السيولة في المصارف الإسلامية

تتعرض المصارف الإسلامية لمشكلة نقص السيولة بسبب اختلاف طبيعة عمل المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، فتنشأ أزمة السيولة من أن المصرف لا يستطيع في إطار المشاركة في الربح والخسارة أن يسترد تمويله ما لم يصل المشروع إلى مرحلة الإثمار الناجح. وذلك أمر بديهي لأن الاستثمار يكون على شكل أصول عينية يصعب تسيلها بسرعة، ولكن في حال تصكيك هذه الاستثمارات فإنه يمكن بيع هذه الأدوات في السوق الثانوية والحصول على السيولة اللازمة.

كما تتعرض المصارف الإسلامية لأزمة السيولة لانتشار صيغ التمويل القائمة على أساس الدين - صيغ المراهقة بشكل رئيس - وهذه الأصول لا يمكن تداولها لأنها ستكون من قبيل بيع الدين المنهي عنه شرعاً. ولعل ذلك يكون من الأسباب التي تحت المصارف

الإسلامية على تنويع استثماراتها من خلال تفعيل صيغ المشاركة والمضاربة والإجارة، بحيث يمكن تصكيكها عندئذ يمكن أن تكون صكوك المراجعة جزءاً من مجموعة أصول تكون الغالبية فيها للأعيان لا للنقود والديون، وبهذا تصبح قابلة للتداول.

3- سوق مصرفية بين المصارف الإسلامية

يقترح العديد من الكتاب والباحثين في الصيرفة الإسلامية ضرورة إيجاد سوق بين البنوك الإسلامية تسهل عملية إدارة السيولة بحيث يكون السوق قائماً على العقود الشرعية المعروفة، حيث يتبين أن هذا الاقتراح أحسن وسيلة لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية، وعلى هذا الأساس يصبح من الضروري قيام السلطات النقدية بتشجيع وإيجاد سوق بين المصارف الإسلامية.

رابعاً: الطرق التقليدية لتوظيف السيولة وبدائلها الشرعية

تواجه معظم البنوك الإسلامية فائضا في السيولة، وهذا ينعكس على الأرباح وعوائد الاستثمار لديها في ظل المنافسة الكبيرة مع البنوك التقليدية على اعتبار أن ارتفاع إجمالي الأصول النقدية ينعكس على نسبة الأرباح إلى الأصول.

1- المسعف الأخير والبديل الشرعي في توظيف السيولة

في حالة وفرة السيولة لدى البنوك التقليدية فإنها تودعها لدى البنوك المركزية ولو ليلة واحدة، وهنا لا تتمكن البنوك الإسلامية من استغلال سيولتها لمدة قصيرة عن طريق البنوك المركزية، ومن هنا يرى أيضا العديد من الباحثين أن تتعامل البنوك المركزية مع البنوك الإسلامية عن طريق أحد العقود الشرعية المحققة للغرض للطرفين، مثل عقد المضاربة سواء كانت مباشرة أو عن طريق جهة أخرى، أو عن طريق الوكالة بالاستثمار.

2- دور الصكوك في حل مشكلة فائض السيولة في المصارف الإسلامية

تقدم الصكوك الإسلامية البديل المناسب لهذه المصارف، وحتى تستطيع هذه الأدوات من القيام بدورها لابد من وجود سوق ثانوية للأوراق المالية الإسلامية، فكما هو معروف يزدهر العمل المصرفي بوجود أسواق مالية ثانوية ليتم من خلالها الاستثمار

في أصول مالية قصيرة الأجل جداً، والتي تستطيع أن تحوّلها إلى نقد سائل بسرعة كبيرة، وبتكلفة تحويلية ضئيلة. كما أن هذه الأدوات المالية الإسلامية ستشكل الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه سوق نقدية إسلامية.

3-توظيف فائض السيولة بالبيع بالمزاد في السلع الدولية

تعتمد جل المصارف الإسلامية اليوم في إدارة السيولة قصيرة الأجل على المزاد في سوق السلع الدولية وعلى وجه الخصوص سوق لندن للمعادن (LME)، وقد قدرت السوق المالية الإسلامية الدولية حجم المزايدات في سوق السلع الدولية بمائة مليار دولار بنهاية عام 2008م حيث تجري أكبر المصارف الإسلامية في الخليج عمليات مزاد يومية تتراوح بين 3 - 5 مليارات دولار في اليوم .

ولقد رأت ماليزيا كيف تستفيد المؤسسات الغربية من أموال هذه الصناعة، حيث بلغت عمليات المزاد في دفاتر شركة «داوني دي» في عام 2006م نحو 3 بلايين دولار، في حين تحرم منها الأسواق المالية والشركات في الدول الحاضنة لهذه الصناعة، فسعت لجذب هذه الأموال واستغلالها في تنشيط التجارة الداخلية بدلا من تركها تذهب للخارج، حيث قامت بإنشاء سوق بورصة السلع لتبادل السلع الأولية خصوصا زيت النخيل وهو المنتج الرئيس في البلاد ولغرض تسهيل عمليات المزاد في هذه السوق فقد قام البنك المركزي بإنشاء شركة لتكون صانع سوق لسلع المزاد.

خامسا: المؤسسات الداعمة لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية

1- مركز إدارة السيولة في البحرين

تأسس مركز إدارة السيولة في يوليو عام 2002 بمبادرة من مؤسسة نقد البحرين كشركة بحرينية مساهمة بين بنك البحرين الإسلامي وبنك دبي الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية وبيت التمويل الكويتي وبترخيص رسمي كشركة استثمار مصرفية إسلامية وذلك برأسمال مصرح به 200 مليون دولار أميركي ورأسمال مدفوع 20 مليون دولار .

ولعل من أهم الأهداف التي من أجلها أنشئ المركز هو المساهمة بفاعلية في تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من إدارة فوائضها النقدي (سيولتها المالية) من خلال أدوات تمويلية قصيرة و متوسطة المدى متوافقة مع الشريعة الإسلامية وقابلة للتداول (للتسبيل).ومساعدة الدول والحكومات الإسلامية في الاستفادة من أصولها المالية بدلا

من الاقتراض الخارجي المرهق لميزانياتها وتحقيق التنسيق والتعاون بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة الى توظيف أموال الدول والمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في مشروعات نافعة تسهم في تمويل خطط التنمية في الدول الإسلامية واستقطاب الأموال المستثمرة في المباحات الدولية التي لا توجد عليها رقابة شرعية دقيقة لتحقيق الأمل المنشود في استثمار المدخرات في مناطق جمعها لتعود بالخير والرفاه على أهلها، بالإضافة إلى تسهيل عملية خلق سوق نقدية بين المصارف الإسلامية، وهو ما يمكن المؤسسات المالية الإسلامية من إدارة سيولتها بشكل فعال طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. ولتحقيق هذا الهدف يعمل المركز بفاعلية في سوق الإصدارات الأولية لصكوك التمويل الإسلامية وتأسيس السوق الثانوي لتداول أدوات الخزنة المتوافقة مع الشريعة للمدد القصير لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي. والجدير بالذكر أن المركز ساهم في ترتيب وتنظيم العديد من إصدارات الصكوك المتميزة والمتنوعة بلغ مجموع مبالغها حوالي 750 مليون دولار و أخرى صكوك الشركة التجارية العقارية - الكويت والبالغة 100 مليون دولار وإصدار صكوك مرفأ البحرين المالي والبالغة قيمتها 170 مليون دولار.

2- السوق المالية الإسلامية الدولية

تأسست في البحرين لتوفير ما تحتاجه البنوك الإسلامية الدولية من سيولة، ومنتجات مصرفية إسلامية. فقد وقعت البحرين اتفاقية عام 2001 مع ماليزيا، واندونيسيا، والسودان، وبروناي، والبنك الإسلامي للتنمية لإنشاء هذه السوق، وتأسست في أبريل 2002م، مركزها البحرين، وأنشئت كمؤسسة داعمة ومروجة لرأس المال الإسلامي، ومطورة لسوق النقد في صناعة التمويل الإسلامي تتمثل أهم أهدافها في النقاط التالية:

-تأسيس وتطوير وتنظيم سوق مالية دولية تركز على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

-تحسين إطار العمل التعاوني بين المؤسسات المالية الإسلامية عالمياً.

- تنسيق وتحسين السوق بتحديد الخطوط العامة لمصدري القرار، وتسويق المنتجات والأدوات المالية الإسلامية.

- السعي لإنشاء البيئة التي ستشجع المؤسسات المالية الإسلامية وغير الإسلامية لتشارك بفاعلية في السوق.

- العمل على تحسين إطار العمل التعاوني بين البلدان الإسلامية ومؤسساتها المالية.

الخاتمة

تعتبر السيولة وإدارتها من أهم القضايا الجديرة بالاهتمام في مجال الصيرفة بشكل عام والصيرفة الإسلامية على وجه الخصوص لما لهذه الأخيرة من صعوبة في إدارة سيولتها في ظل الظروف المحيطة بها وفي ظل عدم توفر الأدوات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المصارف الإسلامية بحاجة ماسة لإيجاد طرق وأدوات بديلة إسلامية لإدارة سيولتها. ولقد خلصنا من خلال هذه الورقة إلى مجموعة من الاقتراحات:

- المواءمة بين عمليات التمويل والاستثمار والودائع من حيث الآجال والحجم. وهذا يتطلب تحليل الفجوات ومدد الاستحقاق للموجودات والمطلوبات؛

- تنويع الموائمة بين مبدأ السيولة في البنك وبين ربحية عمليات التمويل والاستثمار بما يحقق ربحاً جيداً للمودعين والمساهمين دون تعريض الاستثمارات للخطورة وعدم التحصيل؛

- ضرورة وضع المخصصات والاحتياطات اللازمة لمواجهة المخاطر التي يتوقع أن تواجهها البنوك؛

- تنويع مصادر التمويل وزيادة الاعتماد على الودائع الاستثمارية طويلة الأجل؛

- استخدام التوريق من خلال إصدار صكوك للإجارة والسلم وغيرها؛

- تطوير أدوات جديدة لإدارة السيولة في السوق النقدية وسوق رأس المال؛

- التواصل والتنسيق الدائم بين القائمين على وضع سياسات السيولة وبين الجهات الأخرى التي تتوفر لديها معلومات تؤثر على وضع السيولة كمديري التمويل والاستثمار؛

- إجراء اختبارات دورية لأوضاع السيولة؛
- تأمين خطط طوارئ بديلة للتمكن من مواجهة أزمات السيولة التي قد يتعرض لها البنك؛
- وتوفير نظام رقابة داخلي للتحقق من كفاية سياسة السيولة وحسن تنفيذها.

المراجع:

- 1- أحمد سفر، المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2006.
- 2- أحمد، محيي الدين، أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي، 1994.
- 3- إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه منشورة دار النفائس، الأردن، 2008.
- 4- جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية، بين الحرية والتنظيم، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق، كتاب الأمة رقم 133، قطر، 1987.
- 5- طارق الله خان وحبيب أحمد ، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة: عثمان بابكر أحمد، جدة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2003.
- 6- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم 66، 2004.
- 7- عبد الستار أبوغدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، ج11، مجموعة البركة المصرفية، السعودية، 2010.

8- عبد القادر الدويك، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، دمشق، 22-23 مارس 2010.

9- علي محي الدين القره داغي، إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية، دراسة فقهية اقتصادية، مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، المنعقد بتاريخ 26-27 مايو 2010.

10- محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط2، أمريكا، 1990.

11- محمد نجاة الله صديقي، هل تؤدي أساليب التمويل الإسلامية إلى التوسع النقدي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 95، ماي 1989.

12- منور إقبال، أوصاف أحمد، طارق الله خان، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، جدة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، 2001.

13- Hale Alice, Assets-Backed Securities Tapping Surplus Liquidity. From Website: http://www.db.riskwater.com/global/risk/foreign/Islamic_finance/pdfs/is

14- AL-Omar, Fuad and Abdel-Haq, Mohammed. Islamic Banking: Theory, practice & challenges, Oxford University Press, Karachi, Zed Books, London & New Jersey, 1996.

15- Vogel, Frank E. & Hayes Samuel I. Islamic Law and Finance, Religion, Risk and Return, The Hague. London, Boston, Kluwer Law International. 1998.